

ورشة عمل وطنية حول أداة تقييم الثغرات في مدى توافق سياسة الأجور في لبنان مع مبادئ العدالة الاجتماعية

بيروت، 7 – 8 آذار 2022

مذكرة توضيحية

ألف – مقدمة

ينظم فريق العدالة الاجتماعية/مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالتعاون الوثيق مع وزارة العمل في الجمهورية اللبنانية، ورشة عمل وطنية لبناء القدرات حول استخدام "أداة تقييم الثغرات في مدى توافق سياسة الأجور مع مبادئ العدالة الاجتماعية" في مقر الإسكوا ببيروت، لبنان، يومي 7 و 8 آذار 2022.

وتأتي ورشة العمل في إطار الدعم الفني الذي طلبته وزارة العمل من الإسكوا في كانون الأول/ديسمبر 2021 والذي يتضمن المشورة الفنية وتنفيذ ورشة عمل تدريبية حول استخدام أداة تقييم الثغرات في مدى توافق السياسات والبرامج العامة مع مبادئ العدالة الاجتماعية (PGAT) وذلك دعماً لعمل الوزارة في تحليل سياسات الأجور ومناقشة الخيارات المطروحة لمساعدة لجنة المؤشر في تحديد الحد الأدنى للأجور في ضوء الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها لبنان.

باء – خلفية الأداة

يُعتبر تطوير آليات وأدوات لتقييم الثغرات في السياسات العامة وقياس مدى تحقيقها للعدالة الاجتماعية في البلدان العربية مسألة ضرورية خاصة مع تفاقم فجوة اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية على أثر جائحة كوفيد-19. ويكتسب تطوير هذه الأدوات أهمية مضاعفة في ظل الجهود التي تبذلها الحكومات لتنفيذ أجندة 2030 للتنمية المستدامة التي تعطي الأولوية للحد من اللامساواة لا سيما أن هذا الهدف يشكل مفتاحاً لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة وترسيخ العدالة الاجتماعية.

في هذا السياق، تعمل الإسكوا بشكل وثيق مع المسؤولين الحكوميين ومؤسسات المجتمع المدني لبناء التوافق وتطوير القدرات بشأن القيم والمبادئ والسياسات والمناهج والبرامج اللازمة لتحقيق العدالة الاجتماعية، مع التركيز على ركائزها الأربع وهي المساواة والإنصاف والحقوق والمشاركة¹. وقد طوّرت الإسكوا مؤخراً أداة لتقييم الثغرات في مدى توافق السياسات والبرامج العامة مع مبادئ العدالة الاجتماعية ويسرّت الوصول إليها من خلال منصة الكترونية خاصة. ويمكن الاطلاع على الأداة عبر الرابط التالي: <https://www.unescwa.org/ar/publications/أداة-تقييم-ثغرات-مراعاة-سياسات-عامة-عدالة-اجتماعية/>

¹ للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع يرجى مراجعة الوثيقة المتوفرة على الموقع الإلكتروني:

<https://www.unescwa.org/ar/resources?keywords=E%2FESGWA%2FCL2.GPID%2F2020%2FMANUAL.2&type=publication>

وتسعى الإسكوا من خلال استخدام الأداة إلى دعم الدول العربية في تحديد الفجوات والفرص القائمة في سياسات تعتبرها ذات أولوية من حيث استجابتها لمبادئ العدالة الاجتماعية، والاستناد إلى هذا التقييم لاقتراح التدخلات الأساسية والإصلاحات اللازمة لسد هذه الثغرات وتصويب عمليات صياغة السياسات. وتهدف الأداة بشكل خاص إلى:

1. زيادة وعي أصحاب القرار في الوزارات والمؤسسات العامة بضرورة دمج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات العامة؛
2. رصد واقع المؤشرات والمفاهيم المرتبطة بالعدالة الاجتماعية حيث تخصص لكل مؤشر مجموعة من المتطلبات/المعايير والقواعد الأساسية (موارد بشرية، موارد مادية، إطار تشريعي، قوانين...)
3. متابعة التقدم المحرز بشكل مستمر/منتظم من خلال عملية تقييم ذاتي وإعداد تقارير وطنية دورية بشأن ما تحقق والتحديات التي لا تزال قائمة؛
4. تحديد أوجه القوة والثغرات في المجالات التالية: (1) المعرفة والمهارات المطلوبة في عمليات تصميم أو تنفيذ أو تمويل أو تقييم السياسات الاجتماعية والاقتصادية؛ (2) التوافق بين الأطراف المعنية حول الخيارات السياسية؛ (3) الأطر التشريعية والتنظيمية؛ و(4) الهياكل المؤسسية والآليات الداخلية؛
5. تمكين المؤسسات الحكومية من التوصل إلى حلول محلية وإصلاحات لمعالجة العوائق لسد هذه الثغرات التي تحول دون تعميم العدالة الاجتماعية في عمليات صنع السياسات.
6. تفعيل آليات التعاون والتنسيق والتكامل بين القطاعات المختلفة (حكومية-حكومية؛ حكومية-غير حكومية) وتعزيز الشفافية والشمولية والمشاركة في عمليات تصميم السياسات وتنفيذها واتساقها؛

وقد خضعت هذه الأداة إلى سلسلة من الاستعراضات والاختبارات والمناقشات على الصعيدين الوطني والإقليمي في عامي 2020 و 2021، نتج عنها مجموعة من الملاحظات الفنية والتوصيات العملية كان أبرزها أن تعمل الإسكوا على تعميم استخدام الأداة وتطبيقها لتقييم مدى مراعاة السياسات الوطنية للأجور وحماية العاملين لمفاهيم العدالة الاجتماعية وإصدار تقرير إقليمي بهذا الشأن.

ثانياً - أهداف ورشة العمل

تسعى ورشة العمل إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. توضيح الإجراءات والخطوات العملية المرتبطة بالتقييم على مستوى التخطيط والتنفيذ؛
2. بناء قدرات المشاركين على استخدام أداة التقييم وإرشادهم حول كيفية استخلاص النتائج مع التركيز على سياسة الأجور في لبنان لتقييم مدى مراعاتها لمبادئ العدالة الاجتماعية؛
3. المساهمة في إعداد التقرير الوطني الخاص بتقييم الأجور في لبنان؛
4. وضع التوصيات والخطوات اللازمة لدعم وزارة العمل في مجال تحديد الحد الأدنى للأجور في ظل تراجع القدرة الشرائية الوطنية وتعزيز السياسات والبرامج التي تستهدف حماية الأجور خلال الازمات.

ولضمان قدرة المشاركين على تطبيق المعارف المكتسبة خلال الورشة وإجراء تقييم ذاتي للسياسات والبرامج التي تعينهم في المستقبل، سيطلب منهم خلال الورشة تشكيل فرق عمل تناط بها مهام محددة مثل مراجعة الوثائق والمعلومات التي ستحددها وزارة العمل والإسكوا حول السياسة المختارة وتحليلها؛ ومناقشة استمارة التقييم والإجابة على الأسئلة بما يضمن التوافق والإجماع؛ ووضع النقاط أو احتساب نتائج التقييم. وستوفر هذه العملية الفرصة للمشاركين للاتفاق على برنامج

عمل محدد ومفصل يتناول الخطوات المطلوبة لسد الثغرات التي كشفها التقييم وتحسين سياسة الأجور ومتابعة التقدم المحرز مع الوقت.

وستستعرض ورشة العمل أيضاً المنصة الإلكترونية لأداة التقييم وهي وسيلة عملية سهلة الاستخدام لجمع المعلومات المطلوبة بأسلوب تفاعلي وممنهج. وتتيح المنصة للمعنيين استخراج موجز لعملية التقييم يتضمن رسوماً بيانية ومقياساً/بارومتر للعدالة الاجتماعية وهو محصلة حسابية تدل على مدى مراعاة السياسة موضوع التقييم لمبادئ العدالة الاجتماعية.

ثالثاً - المشاركة

يترافق استخدام الأداة مع شروط أساسية تمكّن الجهات المشاركة في التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم من تطبيقها بما يضمن دورها الفاعل والتشاركي والإيجابي. من هذا المنطلق، من المستحسن أن يتوفر لدى المشاركين والقيمين على استخدام الأداة مستوى جيد جداً من المعرفة النظرية والعملية حول وضع الأجور موضوع التقييم وخبرة جيدة في العمل في الشأن العام ووضع الخطط التنموية وتنفيذها. وبناء عليه، تستهدف الورشة الفئات التالية:

- (أ) المسؤولين عن وضع وتنفيذ سياسات الأجور والبرامج والمشاريع ذات الصلة بالعمل والعلاقات المهنية في وزارة العمل؛
- (ب) ممثلين عن الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى المعنية بالأجور والعمل وحماية العمال مثل وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة المالية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ووزارة العدل وجهاز الإحصاء؛ الخ..
- (ت) ممثلين عن الهيئات الاقتصادية والنقابات العمالية والتنسيقية الأعضاء في لجنة المؤشر على سبيل المثال؛
- (ث) الأخصائيين القانونيين في وزارة العمل؛
- (ج) الخبراء المتخصصين في المجلس الاقتصادي الاجتماعي والمراكز الأكاديمية والاقتصادية والمنظمات غير الحكومية المعنية؛

رابعاً - المنهجية

تُعد ورشة العمل حضورياً في قاعة الاجتماعات MZ في مبنى الإسكوا ببيروت وذلك على مدى يومين متتاليين. بالإضافة الى العروض الالكترونية تتضمن الورشة جلسات مخصصة لاختبار الأداة فعلياً على سياسة الأجور في لبنان بدعم من ميسرين من الإسكوا (مرفق جدول الأعمال المقترح). كما سيتم تزويد جميع المشاركين بالوثائق ذات الصلة بموضوع التقييم قبل أيام من تاريخ انعقادها ليتسنى لهم مراجعتها والإعداد للجلسات التطبيقية.

تعتمد الورشة اللغة العربية في العروض والمناقشات، كما تعتمد منهجية تفاعلية قائمة على الحوار وتبادل الآراء والملاحظات العلمية والعملية. وتوصي الإسكوا أن يطلع المشاركين على استبيان التقييم بدقة قبل انعقاد الورشة للإحاطة بالأسئلة والشروط المعيارية والاستفادة من الوقت المتاح للتدريب والأسئلة.

خامساً - المراسلات

لمزيد من المعلومات والاستفسارات حول المواضيع الفنية واللوجستية للورشة، يرجى توجيه المراسلات إلى السيدة منال طبارة (tabbaram@un.org).